أوّل الكلام

صناعةُ الشذوذ الجنسيِّ كحِرفةٍ لتدمير الأمم

■ الشيخ جلال الدين علي الصغير

بعد أن كان يُجرِّمها، كيف يجري سحب العالم المعاصر نحو التطبيع مع ظاهرة الشذوذ الجنسي والإباحية الجنسيَّة، بالصورة التي نرى تحوُّلها إلى محور تعتمده الدبلوماسية الأمريكية، وتقاتل من أجله؟

لا شـك أنَّ هـذا التحوُّل لم يأت من فراغ، وهو بطبيعة الحـال لا يذهب إلى فراغ، مثله مثل أي ظاهرة اجتماعية عملت الحضارة الغربية على إنتاجها، أو إعادة تدوير إنتاجها، عمَّا كان موجوداً بشكل محدود في عصور سالفة.

وإزاء هذا الواقع، نحن معنيون بدراسة هذه الظاهرة على مستويين: الأول: دراسة الظاهرة نفسها لناحية طبيعة الأُسـس التي قامت عليها، وطبيعة المُخرجات التي تذهب إليها؛ والثاني: دراسة العوامل الأساسية التي بسببها تنشأ الظاهرة الاجتماعية في ميادين الحضارة الغربية.

فلو أخذنا المشهدَ النسوي قبل الحرب العالمية الأولى، كمثالٍ على ذلك، ولو افترضنا أنَّ تلك الحرب لن تكتسـحَ الكيانَ الأوروبي، وبالتالي لن يسـودَ الجوعَ، ولن تقتل الملايين، لا سـيما مـن الرجال، ولن تتعرض الحياة في مجال الأمـن الاجتماعي إلى التشرّد والقلق على المصير، وهكـذا بقيـة ما أفرزته هذه الحرب، فهل سـيكون لدينا اسـتفحال في ظاهرة تـرك المرأة لبيتها وأسرتها والتحوُّل إلى يد عاملة في المصانع الحربية، والخادمة للوضع اللوجستي للحرب؟ بعد أن فقدت المُعيلَ، أباً أو زوجاً أو أخاً، نتيجة لما أكلته الحرب من الرجال؟

ولو أنَّنا تركنا لخيالنا أن يتمادى أكثر، وينظر حال المرأة التي دُعيت إلى تلبية أغراض الحرب في أوروبا، وهي تتلقى دعوة مُتشـددة أكثر حينـما بدأ الخزين الرجالي الأوروبي يتآكل في الحرب العالمية الثانية، ومن ثمَّ ليزدادَ العبءُ اللوجسـتيُّ على النسـاء بشكلٍ خطيرٍ للغاية؛ بحيث ترك آثاراً هائلة على المجتمعات الأوروبية بشـكل عام، ومع هذه الآثار، كانت مظاهر تفكك الأسرة وتجارة الدعارة والعنف ضد المرأة وقضية المساواة وأمثالها تستشري بوتيرةٍ مُتصاعدةٍ جداً.

مع هذه النتائج التي لم يكن عالم الأفكار والفلسـفات والإيديولوجيات هو المسـؤول المباشر عنهـا، وإنَّما نشـأت نتيجة لإفرازات الواقع الذي صنعته أغراض ساسـة الحـروب ومصانعها، ولكننا سنلاحظ أنَّ عوالمَ التنظير الفلسفي والفكري سرعان ما تلقفتها؛ لنجدَ سيمون دي بوفوار (1908ــ1968) تطرحُ ما سـيُعرف فيما بعد بالأفكار المتُعلقة بما يُعرف بالنسوية (Feminism) ومنهـا راحت تتابع الظاهرة وهي تتلاقح مع أفكار أخرى؛ والتي جاءت هي الأخرى كتداعيات لظواهـر متعددة، حتـى بلغنا عالم السـيداو (CEDAW) وما جرَّ من بعده مـن عوالم الاندفاع الغربي المعاصر نحو الشذوذ الجنسي.

ولسنا هنا في صدد الحكم القيمي والمعياري على كُلِّ هذه المظاهر، وإنَّما نسعى إلى الوصول إلى فهـم التداخل بين نشـأة الظواهـر الاجتماعية ومُسـبباتها، والغايات الكامنـة وراء الترويج لظاهرة بعينها وقمع ما سـواها؛ والآثار التي خلَّفتها على عوالم الإيديولوجيا والفلسفة، ومن ثمَّ دور الأخيرة في كلّ ذلك، بغية رؤية اللاعب الأساس الذي يقفُ خلفَ الستار.

لقـد سـعى الكثيرون إلى تصوير الأمـور وكأنَّ كُلَّ ذلك إنَّما ينشـأ من دوافع فكرية وفلسـفية؛ ولكـنَّ الواقعَ المعاصرَ أرانا الدور الكبير الذي تقوم به البروباغاندا في صناعة القطيع المؤدلج، والـذي يمكـن له أن يتجـه إلى إنتاج الظاهرة الاجتماعيـة حتى لو كانت هـذه الظاهرة مُخالفة للنمـط العقدي المهيمـن على المجموعة المسـتهدفة ذاتها، ما يحدو بنا إلى عـدم أخذ الأمرَ مـن خلال الصورة الأولى بظاهرها، بـل لا بُدَّ من الغوص أكثر لقراءة المشـهد الحقيقي الذي يتخفَّى وراء ما أرادت الضجة الإعلامية أن تُخفيه. وقد أرتنا التجربةُ أنَّ هذا المشـهد المسـتور يُخفي وراءه مشاهد متعددة هدفها إبقاء اللاعب الرئيس مستوراً ومخفياً، لأغراض تتعلق بتمرير الفكرة نفسـها والتي يتمُّ تهويلها وتمريرها عبر الإعـلام، فأصول لعبة التلاعب بالعقول (Mind manipulation) وشروط نجاحها هي إبقاء المتلاعبين في الخفاء، وعدم كشف هويتهم.

***

ومـن وجهة نظرنا فإنَّ دراسـةَ الظواهر الاجتماعية لا ينبغي أن تتوقـف عند تشريح الظاهرة من حيث النشـأة ومحتواها الفكري والفلسفي، وإنّما لا بد من القفز على ذلك لمعرفة المخرجات الاجتماعية التي سـتنتهي إليها، وما دام الفكر الأوروبي قد اعتمد، إلى حدٍّ بعيدٍ، في المحطات الجادة لتشـييد حضارته، على ديالكتيكيـة هيغل (1770-1831) التي تتحـدث عن أنَّ الظواهرَ

تتطـور عن الظواهر السـابقة لها، وعنهـا فتحت الأبواب التي تركت بصمـةً كبيرةً على الظواهر التي تلتها، لتنتهي إلى أنَّ الفكرَ نفسـه سيكون وليد الواقع الاجتماعي وانعكاساً له، كما يُلمس بوضوح في آراء ماركس وأنجلز.

ولكن يمكن القول: إنَّ الأثرَ الأكبر في هذا المجال قد يُعزى إلى رجلين؛ أوّلهما: فردريك نيتشه (1844-1900) الـذي أعلـن عن إخراج الإله مـن عالم الأرض حينما أعلن مـوت الإله بزعمه (نيتشـه، العلم الجذل، الشـذرة: 125)، وبهذا جرَّد الظواهر من المجال القيمي، وسـلّمها إلى الإنسـان مع مناداته بالإنسـان الأعـلى: "إنَّ الله قد مات، والآن نريد أن يحيا الإنسـان الأعلى" (هكذا تكلّم زرادشت: 530)، فقد بات من الواضح أنَّ الإنسانَ الأعلى (مهما كان مصداقه) هو الذي سـيتحكم بهذه الظواهر ويُكيِّفها وفق ما يريد، ومعه سـقطت القيم الثابتة وغدا كُلّ شيء نسبياً.

وفي مُحاذاة ذلك، كانت دعوة هربرت سبنسر (1820-1903) إلى اعتماد نظرية دارون حول التطور في توصيـف الواقع الاجتماعي، بما عُرف عنـه بالداروينية الاجتماعيـةSocial Darwinism، فرصة لتتوسـع مسـاحة التفسـير الاجتماعي لكل الأمور؛ سـيّان في ذلك علوم العقل النظري أو العملي، فالديـن والوحي والنبوة، والتاريخ، والفكـر والإدراك والنفس، والجنس والأخلاق والقيـم والجمال وما شـاكل ذلك، كلّه تحوّل إلى مجرد انعـكاس للواقع الاجتماعي؛ وبصورة طبيعية خرج عالم الميتافيزيقيا وما فيه من عالم الماورائيات إلى عالم النتاج الاجتماعي، وأُزيحَ اللهُ جلَّ وعلا من المعادلة؛ ليحلَّ الإنسان بدلاً منه في تفسير كلّ هذه الظواهر وما يماثلها.

ثمَّ سـارت الظاهـرة الاجتماعية، وتصدَّى لها الفرنـسي دوركهايم (1858ـــ1917) ليؤكدَ على نمط الأخلاق والقيم المعيارية؛ كالشرِّ والسـعادة والعدالة وأمثالهـا، بطريقة تخرجها عن واقع الثبات إلى أن تكون متحركة وفق متطلبات الواقع الاجتماعي، ثم لحق به النمسـاوي سيغموند فرويـد (1856-1939) ليعملَ عـلى تدنيس القيم المعنوية؛ كالدين والأخـلاق وعموم الظواهر الاجتماعية، من خلال إرجاعها إلى العامل الجنسي وعقيدته عن الطوطم وعلاقته بالمحرم.

إنَّ هـذا السرد التاريخي الموجز لبعضٍ من الفكر الاجتماعي، يجعلنا أمام التسـاؤل الآتي: إذا كان الواقع الاجتماعي هو الذي سيتحكم بتشكُّل الظاهرة الاجتماعية، فمن هو الذي يُسيِّر هذا الواقع؟ وربما لنا أن نسـأل عن تشكّل هذا الواقع نفسه، هل هو نتيجة تفاعل المجتمع وأفراده؟

أو يمكــن لهذا الواقع أن يتشــكلَ نتيجة صناعة محترفة، فتفــرض ما ليس بواقع على أنه كذلك، وتُقنع به الآخرين؛ فتتحوّل الحالات الخاصة والمحدودة عندئذ إلى ظاهرة؟ أمام هذه الاســئلة، لن نجدَ عبارة نيتشــه عن الإنســان الأعلى بعيدة عن الجواب، ولكن هويّة هذا الإنسان ستكون متحركة؛ فتارة الديكتاتور، وأخرى العنصر، وثالثة الحزب، ورابعة القوم، وخامســة اللون وأمثال هــذه التصنيفات، ولكن يبقى السـؤال ذاتــه يتجدد حينما نُحددُ وصفاً مــن هذه الأوصاف؛ إذ لابد من معرفة المتحكم الواقعي بأيِّ وصفٍ نختاره من هذه الأوصاف، ولابد من أن نخرج من التوصيف العام إلى التخصيص، وعندئذ ســيكون المتحكّم هم الفئة الأقل؛ والتي يرتضيها هذا الصنف أو ذاك. ولكن من الذي ســيأتي بهذه الفئة إلى هذا الموقع المخصص وينتزعها من أن تكون من عوام الناس؟ فالديمقراطية، على ســبيل المثال، تأتي بالفئة الخاصّة نتيجة الانتخاب، ولكــن هل ثمّة مــن يتحكَّم بالديمقراطيات؟ ســيجيبنا الواقــع بأنَّ المتحكــمَ بالانتخابات هو المُســيطر على الرأي العام، وفي يومنا هذا لا شــكّ أنَّ الإعلامَ وأســاليب السيطرة على العقول هي التي تسيطر إلى حدٍّ بعيدٍ على رسم اتجاهات الرأي العام، والإعلام لا يتحرك لوحده، وإنّما تحركه السياسة، ولا سياسة دون المال.

إنَّ المــرادَ ممَّا تقدم أن نعرفَ أنَّ وجودَ ظاهرةٍ في زمان غياب القيم الثابتة لا بدّ من تعليله بإرادة المتحكمين، وهنا لا بد من ملاحظة تأثير أصحاب الرســاميل الكبرى على وجودهم في ســدّة الحكــم؛ إذ من الواضح أنَّ الديمقراطيات الغربية في أعماقها ليســت نتاجا لعقد اجتماعي كما يذهــب إليه أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، وإنَّما هي نتاج للاتفاقيات التي تعقد بين القوى السياسية وأصحاب التمويل لها، وهذه الاتفاقيات هي التي تأتي بمن يحتلُّ محلَّ التحكُّم بعامة المجتمــع، والأمرُ عينه نلاحظه في نشــأة الديكتاتوريات مهما كان شــأن هــذه الديكتاتوريات، فهي إن لم تســتهويها حركة المال سيســتهويها هوس القوّة والســلطة، أو أيِّ عامل من العوامل الخاضعة للمثل النسبية المتحركة غير الثابتة.

وبالرجوع إلى ظاهرة الشــذوذ الجنسي، ســنجد الفرنســية ســيمون دي بورفوار (1905-1986) وتأكيداتهــا على أنَّ الواقــعَ الخلقي البيولوجــي لا يُحددُ الأنوثة والذكورة في الإنســان، بل إنَّ المجتمــعَ هو الــذي يُحدد ذلك، وبالرغم من أنَّها ليســت الأولى في هذا المضمار، إذ ســبقها النمســاوي كارل رايمونــد بوبــر (1902-1994)، ولكن كلام دي بورفوار ليس إلَّا نتاجاً لمســار

صناعــة الظاهرة الاجتماعية بيد القــوى المُتحكمة في الواقع الاجتماعــي، والتي رأيناها كيف ألجــأت المرأة الأوربيــة إلى أن تهجر بيتهــا إلى المصانع والمعامل والمزارع، بســبب أغراض الحروب وتجارتها.

لم تكــن دي بوفــوار وحيدة عصرها في الشــذوذ الجنسي، ولكنها مــع كُلَّ ذلك بشَّرت بظواهر لاحقة ربما تلحق بما كانت عليه فقالت: بأنَّ شــكلاً جديداً للشــهوانية في طريقه إلى الظهور، وربما سينتج أساطير جديدة (الجنس الآخر 1: 314). ولم تكن مغالية في هذا الوصف، فما دام أنَّ الظواهــرَ تنتجها رغبات الواقع الاجتماعي وضغوطه، وما دام أنَّ القيمَ المعنوية والروحية قد حُكم عليها بالموت في حضارة الإنســان الأوروبي وترك الأمــرَ لإفرازات الواقع، فمن الطبيعي أن تبقى الشهوات تفرز أنماطاً جديدةً لما يُعبر عنه، أو تحيي ما كان قديماً. وفي كُلِّ الأحوال ما دام أنَّ الجنسَ قد استبيح فعلينا دوماً أن نتلقى إفرازات إباحته هذه.

ولكــن هذه الظاهــرة لن تكون بعيدةً عن التوجيه الســياسي وأغراض اللعبة السياســية، فما دام الجنسُ يُمثِّلُ ســاحةً مشــتركةً بين البشر، وهو من أقوى الرغبات تاثيراً وتحكُّمًا بين البشر، فإنَّ أية رغبة في التحكُّم بالأمم ستجد في الجنس ساحة خصبة لتنفيذ ذلك.

إنَّما عرضه بوبر وســيمون دي بوفوار في شــأن عزو الذكورة والأنوثة للمجتمع، سينســجم مع الرغبات الشــاذة بشــكل مباشر، وبالتالي ستنشــأ لدينا أنماطٌ جنســيةٌ تحددها الرغبة والشهوة، ومعها ســيكون من اللازم النظر إلى الجنس من خلال النمط الذي أنشــأه المجتمع، وإلى هذا التفكير يُعزى تطور مفهوم التنوع الاجتماعي الجنسي، من الذكورة والأنوثة إلى كل نوع يرغب باختياره الإنسان الجنسي. وعلى ضوء ذلك تطور مفهوم الجندر (Gender) من توصيف الهويّة الجنسية، إلى توسعتها لكل نوع يختاره الواقع الاجتماعي لهذا الإنسان أو ذاك. ومن هنا، تكاثر توصيــف النوع الاجتماعي من الذكــر والأنثى، إلى عشرات الأنواع التــي تحاول ثقافة الجندر أن تشــملها بمظلتها، والأمرُ لن يقفَ عند اللواط والســحاق وأنواع التخنّث فحســب، بل يمتدُّ إلى الســادية والمازوشية والجنس الحيواني والتشبُّه بالحيوان؛ كما هي ظاهرة الكلاب البشرية، والخنازيــر البشرية، والقطط البشرية، والخيول البشرية، وما شــابهها. وما من ريبٍ إنَّ الشــهوةَ حينما تكون مطلقة بهذا الشــكل فيمكن للنوع الاجتماعي أن يتبدلَ بين مُدَّة وأخرى؛ فمن كان يشــتهي أن يمُثّلَ دور الإناث في الليل يمكن أن ينقلب في الغد نمطاً آخر، وهكذا.

على أنَّ خطورةَ الجندر تتمثَّلُ بما يستتبع عملية تثبيت النوع الاجتماعي؛ إذ إنَّ ذلك يستدعي؛ أوّلاً: عدم إدانة ظواهر الشذوذ وتجريمها، ثم يستدعي التطبيع معها، ثم يتطلب المساواة بينها وبين الأنواع الاجتماعية الأخرى؛ فلو كان الحقُّ بالزواج والإرث والطلاق وما إلى ذلك هو للذكر والأنثى، فإنَّ زواجَ المثل أي الذكر مع الذكر، والأنثى مع الأنثى، بل والزواج بين الإنسان والحيوان ستلحق به كلّ ما يترتب من حقوق جرّاء هذا الزواج! وقد أرتنا المحاكم الأمريكية والأوروبية أخيراً نماذج تبكي الثكلى على المدى الذي وصلت إليه حالة التردِّي الفطري هذه! إنَّ الحديثَ عن هذه المساواة تدخلك مباشرة إلى اتفاقية سيداو التي تخوض الولايات المتحدة وحلفاؤها حرباً واسعة النطاق من أجل تعميمها على الدول، وما يتمخض عنها ببساطة هو كُلُّ ما أشرنا إليه من حقوق النوع الاجتماعي ضمن حدود ثقافة الجندر التي تنادي بها تيارات الحداثة وما بعد الحداثة.

ويجب على الباحث ألَّا يتوقفَ عند ذلك، وإنَّما عليه أن يتابعَ الأمر من جهة نتائج ذلك ومخرجاته والآثار التي ستتركها عملية قوننة (جعلها قانونية) الشذوذ والتطبيع معه على الواقع الاجتماعي، أو قلَّما هي الأجندة الحقيقية التي تتخفى وراء الاندفاع المحموم إلى السياسية الأمريكية والأوربية لتعميم ثقافة الشذوذ في المجتمعات الرافضة له؟

ولا نحسبُ أنَّ أدنى درجات الوعي سيكون من العسير عليها اكتشاف أنَّ كلَّ ذلك يجري بعيداً عن أية نزعة إنسانية لإنصاف من تعرَّض للنبذ والعزل والإدانة من هذه المجتمعات في نفوس هؤلاء؛ إذ يكفي أن تطلَّ على ما يجري في غزّة لوحدها لترى هول الجرائم التي يرتكبها هذا الذي نفسه يتباكى على حقوق الإنسان والمساواة بين البشر، لتعرفَ أنَّ مثل هذه النزعة لا وجود لها أبداً في أجندة هؤلاء.

كما أنَّه ليس من الصعب اكتشاف الآثار الاقتصادية الهائلة التي ستجنيها صناعة الشذوذ إن في مجال الدعارة أو في مجال أدوات الجنس بكل أشكاله أو في الصناعات الدوائية والهرمونية أو في مستشفيات التحوُّل الجنسي، وهكذا تمتد السلسلة لتستحدثَ في كُلِّ يوم منبعاً غزيراً للمال المختلس من جيوب من يخضعون لذلك.

وليس من الصعب معرفة ما يحدثه ذلك من زعزعة وتخريب في منظومة القيم والمفاهيم المعنوية والمعايير التي تُمثل دعامة أساسية من دعامات التماسك الاجتماعي والضبط الاجتماعي في

الأمم الرافضة للشذوذ وثقافاته.

ومـا بين الأبعاد السياسـية لصناعة الظاهرة، وأبعادها الاقتصاديـة، نضع أيدينا على أمر في غاية الخطـورة، وهو قيام تحالف السـلطة مع المـال، بدعم مئات الباحثين لإنتـاج أبحاث مختلقة تحت عنوان: "الأبحاث العلمية"، في عملية تحيُّز علمي واضح بل فاضح، لإضفاء العلمية على الانحرافات الجنسـية، ومن خـلال ذلك نفهم أنَّ تكبيرَ حجم الانحـراف وتبريره، لتحويله إلى ظاهرة، بل وعولمته، ليس في الحقيقة سوى خديعة.

والسلسـلة تطـول في ذلك، ومع كلّ يوم لنـا أن نتوقع رؤية التأثيرات الجمَّـة في هذا المجال، ناهيك عمَّا سيسـتجدُّ في المسـتقبل من مظاهر تفرزها عملية اسـتفحال هـذه الظاهرة؛ ولكننا نحسب أن مكمن السياسة هنا يجب أن يُولى أهميةً قصوى، فهي التي تكمن وراء هذا الاندفاع والحماس في السياسـات الأمريكية، ومن يتصوّر أنَّ هذا الأمرَ بعيدٌ عن عملية الحرب الناعمة التي تسـتهدف سـلب قدرات الأمم وإنهاكها من دون إرسـال الجيـوش وصرف الأموال على الطريقة الاستعمارية السابقة، فهو واهمٌ كبيرٌ.

لن نُطنبَ في الحديث أكثر، ولكن نكتفي بالقول بأنَّ السياسةَ الاستكبارية المعاصرة تعاني اليوم من اسـتمرار ارتباط الإنسان بالقيم المعنوية وبالمبادئ والقيم، فتجعله يعمل بمفاهيم التضحية ونكران الذات وما إلى ذلك من الأمور التي تجعله يقف ضد أيِّ عملية استباحة لأمته أو اعتداء عليها، ولا علاج لذلك إن بقي الإنسان اجتماعياً لا يعيشُ الاغتراب الذاتي، فكان الحلُّ الأمثل عنـد الغرب، هو في توجيه الإنسـان إلى أن يعيشَ حالة الفردانيـة وغربة الذات التي تُنمِّي عنده التفكير بذاته قبل أن يُفكرَ بأيِّ شيءٍ آخر، وتجريد هذه الذات بالتدريج من أيِّ اهتمامٍ بالآخرين، وصـولاً إلى تحويله إلى أناني النزعة بشـكل كامل، وتجريده من المثل والقيم التي تشـدُّه إلى الآخريـن؛ كالأسرة والأرحام والجيران، فضلاً عن الدين والأمة والوطن ومثيلها، عندئذ سـيجدُ الغربُ نفسه أمام عائد كبير: لأنَّ الأمةَ التي يتجه أفرادها إلى تلك السلوكيات، سيسهل تسييرها وتوجيههـا؛ لأنَّ مناعتهـا قد تداعت، وحصونها قد هُدِّمت، وشـهامتها قد هُشـمت، ومروءتها قـد تلاشـت، وأعراضها قد اسـتُبيحت، فلا غيرة ولا حميّـة، ولا قيم. عندها، سـتخضع الأمة لاعتبارات سـبق إليها المسـتكبر وملك أزمّتها؛ فهو يملك المال ويملك القدرة ويملك أسلحة الموت، وكلها لا يمكن أن تجابهه النفسـية الفردانية أو الأنانية، والتي ستجد الاستسلام تخلُّصاً

من الضيق الذاتي عملية مبررة ومقبولة، وبعبارة أخرى: تنشأ لديه قابلية الذلّ والاستسلام.
ولو أمعنّا النظر في ظاهرة الشـذوذ في نزعتها لأن يعيشَ الإنسـانُ بعيداً عن القيم، ولو نظرنا إلى بقية الظواهر التي تعملُ هذه الدول على نشرها في مجتمعاتنا؛ كالإلحاد والتزام الحالة اللادينية والجرأة على الأخلاق والقيم المعنوية، ناهيك عن نشر الدعارة والمخدرات وأمثالها، وما تنتجه هـذه المظاهر من توجيه الإنسـان إلى الحالة العدميـة أو العبثية، نعلم تماماً لماذا جاءت كُلُّ هـذه المحاولات بطريقة ممنهجة ومتزامنة وفق جدول زمني مدعوم بالمال السـخي، والإعلام الواسـع، وبدعمٍ من منظمات الضغط التي تنشـئها هذه الدول تحت سـتار منظمات المجتمع المدني (NGO).
إنَّ الشـذوذَ وسـائرَ المظاهر التي ترعاها هذه الدول باسم حقوق الإنسان وحرية الرأي ومعاداة التمييز بين البشر، هي في واقعها حرب لأممٍ تريد أن تستأثرَ وتتغطرسَ على أمم تريد أن تنهضَ، بغية نهب مواردها وحرمانها من مكتسباتها.. ولهذا جاءت **(مجلة أمم)** لتُركِّزَ على كُلِّ ما من شأنه أن يُحرِّرَ أمتنا من ربق السياسات المناوئة والمعادية لنهضتها ورقيّها وتعزيز كرامتها واقتدارها.
على أنَّ الشـذوذَ الجنسيَّ ليس إلاَّ ظاهرة واحدة، ومفردة من مفردات مشـاريع الهيمنة الغربية، وقد وقع الاختيار عليه، ليكونَ موضوعًا للعدد الأول من مجلتنا **"أمم"**، بسبب حساسيته الفائقة من جهة، وملامسـته لقضيةٍ تمُثِّلُ جوهرَ وعمقَ الإنسـان، أعني فطرته، ولما شـهدته الساحات العالمية مؤخرًا، من جدالٍ حادٍ حوله.
إنَّ **مجلةَ أُمم**، كما عبرَّت في هويتها وشعارها، تُعنى بشكلٍ أساسيٍّ بنقد الرؤى الغربية المرتبطة بالانسان والاجتماع في مختلف مجالاته، وفي الوقت نفسه السعي إلى تقديم رؤى تأصيلية من الموضوعات التي سنقاربها.
إنَّنـا إذ ندعـو الله أن يوفقنا في رسـالتنا هـذه، فإنَّنا نتمنـى ألاَّ يبخلَ علينا القـارئ بملاحظاته ومقترحاته،
فإنَّ المهمةَ شاقةٌ وصعبةٌ، وتحتاج إلى تكاتف الجميع، في سبيل تحقيق النهضة المنشودة.